Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 403 – 430 |2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The impact of customs valuation determinants in achieving fair customs value in the Republic of Yemen

Yussef Ali Mohammad Saleh Alammar[1,*]

[1]Department of Administrative and Financial Sciences, Yemeni Academy of Graduate Studies - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** Yussef3013@gmail.com

Keywords

1. customs valuation
2. fair value for customs purposes
3. valuation database
4. capacity building
5. customs enforcement
6. customs performance development

Abstract:

The study aimed to measure the impact of customs valuation determinants in achieving fair customs value in Yemen, Sana'a, through customs valuation determinants, the valuation database, capacity building, and customs enforcement procedures. The researcher relied on the descriptive correlational method and used a questionnaire as the study tool. The study population was limited to (senior and middle management and specialists in the Customs Authority - Sana'a), totaling (320) employees. The study sample was selected using a simple random sampling method. (230) questionnaires were distributed, and (185) were collected, with (5) outlier responses excluded from the total of (185). The study reached several key findings, notably: there was a statistically effect at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) of the customs valuation determinants, in their dimensions (customs valuation database, capacity building, customs enforcement procedures), on the fair value for customs purposes in the Yemeni customs in Sana'a. The study concluded with several recommendations: that the Yemeni Customs Authority establish a unified customs valuation database to determine the customs value of imported goods, facilitate the use of the valuation database available in the ASYCUDA World system, apply a selection and appointment system for technical and leadership positions in customs valuation based on specialization and (qualification, experience), conduct technical training courses in customs valuation periodically, and ensure that specialists at customs ports identify risks and targets during the customs valuation process.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 404 – 430 | 2026| https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في الجمهورية اليمنية(دراسة ميدانية)

يوسف علي محمد صالح العماري[1]،*
[1]قسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
***المؤلف:** Yussef3013@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. التقييم الجمركي
2. القيمة العادلة للأغراض الجمركية
3. قاعدة بيانات التقييم
4. بناء القدرات
5. تطوير الأداء الجمركي
6. تطوير الأداء الجمركي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في اليمن بصنعاء من خلال، محددات التقييم الجمركي، قاعدة بيانات التقييم، بناء القدرات، إجراءات الإنفاذ الجمركي. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الارتباطي، واستخدم الاستبانة أداة للدراسة، واقتصر مجتمع الدراسة على (القيادات العليا والمتوسطة والمختصين في مصلحة الجمارك–صنعاء)، والبالغ عددهم(320) موظّفاً، وأختيرت عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، تم توزيع(230) استبانة ، وتم جمع (185) استبانة، وتم استبعاد (5) استجابات متطرفة من العدد الإجمالي (185)، وكان عدد الاستجابات النهائية في التحليل الإحصائي (180) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$)، لمحددات التقييم الجمركي بأبعادها (قاعدة بيانات التقييم الجمركي، بناء القدرات، إجراءات الإنفاذ الجمركي) على القيمة العادلة للأغراض الجمركية في الجمارك اليمنية بصنعاء. وقد خلصت الدراسة الى توصيات؛ منها: قيام مصلحة الجمارك اليمنية ببناء قاعدة بيانات موحدة للتقييم الجمركي للوصول للقيمة للأغراض الجمركية للسلع المستوردة، وأن تقوم بتهيئة استخدام قاعدة بيانات التقييم الجمركي المتاح في نظام (الأسيكودا العالمي)، وأن يتم الاختيار والتعيين للوظائف الفنيّة والقيادية في مجال التقييم الجمركي طبقاً لمبدأ التخصص و(المؤهل+ الخبرة)، وإقامة الدورات التدريبية الفنيّة بشكل دوري في مجال التقييم الجمركي، وضرورة قيام المختصين في المنافذ الجمركية بتحديد المخاطر والاستهداف خلال عملية التقييم الجمركي.

المقدمة:

منذ إطلاق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (TF)، تم إدراك أن أحد أهم التحديات التي تواجه الهيئات والمصالح الجمركية هو عنصر التقييم الجمركي، وتشمل العناصر المختلفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وهي: الحكم المسبق، وإدارة المخاطر، وتحديد أصحاب الأداء المتميز، وقبل كل شيء التقييم الجمركي، ومن شأن التقدم البطيء في أي من هذه الأمور أن يؤثر على الالتزام الأكبر بتيسير التجارة بغض النظر عن الإنجازات التي تحققت في مفاوضات فرقة العمل **(Chaturvedi S, 2006)**.

وتوفر اتفاقية التقييم الجمركي **(ACV)** لمنظمة التجارة العالمية، التي تكون اليمن عضوًا فيها، مجموعة من قواعد التقييم، مما يوسع ويعطي دقة أكبر للأحكام الحالية المتعلقة بالتقييم الجمركي في اتفاقية الجات الأصلية، ويتمثل النهج الأساسي وراء اتفاقية **(ACV)** في تقليل الحواجز التجارية وتكاليف المعاملات الناشئة عن ممارسات الجمارك ومراقبة الحدود، بما في ذلك التطبيق الموحد للنظام المنسق واتفاقية التقييم بحيث لا تكون بطيئة ولا يمكن التنبؤ بها وغير شفافة، كما أن اتفاقية التعاون والتنسيق هي –إلى حد كبير– مظهر من مظاهر المادة السابعة من اتفاقية الجات التي نقحت خلال جولة طوكيو لمفاوضاتها، وكان هذا تقدمًا كبيرًا مقارنة بمنهج تعريف بروكسل للقيمة **(BDV)** الذي كان سائدًا في معظم الدول الأوروبية في الخمسينيات والستينيات **(Majumder, 2005)**.

وفي عام (1950) وفي محاولة لتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين القواعد وزيادة الانضباط في المسائل الجمركية، قامت (13) حكومة أوروبية بتطوير تعريف بروكسل للقيمة **(BDV)**، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في اتفاقية الجات **Rege, (1999)**.

ولما كانت القيمة الجمركية العادلة من أهم العمليات للجمارك والدولة على وجه العموم، كثيرا ما يزعم أن التقييم الجمركي وطريقة تنفيذه قد يصبحان حاجزا تجاريا أو الأهم من ذلك وسيلة للحماية المحلية من الواردات **(Alburo, 2006)**.

وفي السياق نفسه، ولأهمية التقييم الجمركي للبضائع المستوردة، فإن إجراءات تحديد القيمة الجمركية العادلة –التي هي وعاء للرسوم الجمركية للسلع المستوردة– كانت موضوع مفاوضات دولية منذ أوائل العشرينيات من القرن الماضي.

وفي ظل التطور المتسارع في الأنظمة الجمركية العالمية نتيجة زيادة الإنتاج العالمي للبضائع وتسهيل التجارة البينية بين الدول، ينبغي أن يجري مواكبة كل ما هو جديد في الجمارك اليمنية لا سيما مجال التقييم الجمركي والعمل على تطوير الإجراءات والأنظمة والتدريب للعاملين في مجال التقييم الجمركي لضبط التلاعب أو الغش أو الاحتيال في القيمة الجمركية، كما ينبغي لإدارات الجمارك تطوير الأنظمة والإجراءات اللازمة للتحكم الفعال في انخفاض قيمة الشحنات، ويجري ذلك من خلال اتباع نهج صارم للكشف عن التخفيض في قيمة الشحنات للبضائع

والسلع المستوردة من خلال تعيين موظفين متخصصين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد وتدريب جيد، وتنظيمهم في وحدات التحقق والمراقبة بعد الإصدار، وستقوم هذه الوحدات بمراجعة المعاملات المختارة، وإجراء عمليات التدقيق، وإصدار عمليات إعادة التقييم عند اكتشاف انخفاض في القيمة **(Walsh, J.T, 2003)**.

واختلاف قيمة البضائع المستوردة من شحنة إلى أخرى له آثار سلبية على السياسة الجمركية للبلدان بما فيها اليمن، فمن الضروري أن تكون القيمة الجمركية هي القيمة الحقيقية الفعلية للبضائع المستوردة، وينبغي أن تستند القيمة إلى أسس ومعايير محددة للوصول إلى القيمة الفعلية العادلة لا أن تكون تقديرات شخصية جزافية أو تعسفية.

وتلك التحديات والصعوبات تعكس أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على دراسة موضوع مهم، وهذا ما يبرر مشكلة الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تواجه الهيئات والمصالح الجمركية على مستوى بعض الدول النامية والدول الأقل نموًا، ومنها اليمن، معضلة الوصول إلى القيمة الحقيقية العادلة للأغراض الجمركية **(Shiffrin, Sullivan, 2003)**.

حيث إن غياب المحددات الأساسية التي تقود إلى القيمة الجمركية العادلة بالنسبة لمصلحة الجمارك اليمنية أسهم في بعض الاختلالات عند تطبيق القيمة للأغراض الجمركية، فقد يجري تقديم الفواتير والمستندات التجارية غير الحقيقية لأغراض التهرب من الرسوم والقيود الجمركية، أو تجنب دفع الضرائب والرسوم، أو تجنب الحصص، أو التهريب، أو غسل الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني، أو لأسباب أخرى غير معروفة، وعندما تستخدم الفواتير التجارية الخاطئة أداة لتحقيق أي من هذه الأهداف غير المشروعة، يمكن أن تعرقل التنمية الاقتصادية بشدة **(Boerie, et al, 2007)**.

واستنادًا إلى ما سبق، ففي مصلحة الجمارك اليمنية عندما لا تعتمد على المستندات التجارية المقبولة للشحنات المستوردة في آلية توثيق البيانات في قاعدة نظام القيمة الحالي، ولا تتبع الأسس والطرق لاتفاقيات تحديد القيمة الجمركية المعمول بها في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO)، فإن ذلك قد يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية.

وعلى المستوى العملي يعتبر عمل التقييم الجمركي صعبًا في بعض البلدان وتحديدًا اليمن التي يكون فيها نوعًا ما موثوقية الفواتير التجارية ضعيفة، ففي حين تجري التجارة من قبل القطاع غير الرسمي فإن ذلك يقود إلى تجاوزات وأخطاء في احتساب القيمة العادلة للأغراض الجمركية وفي السلع المستعملة **(Sokol & Wulf, 2005)**، وتعتبر اليمن من هذه البلدان وقد تواجه هذه المشكلة.

مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء إحدى هذه الهيئات، وعلى حد علم الباحث ما زال ينقصها الكثير للوصول إلى تحقيق القيمة الجمركية العادلة رغم ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية ونمو الأسواق العالمية والتجارة الإلكترونية والتبادل التجاري بين البلدان، وعلى الرغم من انضمام اليمن لمنظمة الجمارك العالمية **(wco)** في العام **1993م**، ولمنظمة التجارة العالمية **(wto)** في عام **2013م** كعضو رقم **(160)** التي من ضمن اتفاقياتها (الاتفاقية العامة للقيمة للأغراض الجمركية طبقًا لمنظمة التجارة العالمية) "الجات سابقًا"، حيث حددت أساليب ومعايير وطرق

التقييم الجمركي، والأولى والأساس هو تطبيق أسلوب قيمة الصفقة عند توفر شروط تطبيقها أو الرجوع إلى المراجع السعرية المتوفرة في قاعدة بيانات القيمة عند الانتقال إلى الطرق الثانية والثالثة لتحديد القيمة الجمركية نتيجة تعذر تطبيق الطريقة الأولى "طريقة قيمة الصفقة"، دون التقدير الحكمي أو الشخصي أو الجزافي أو التعسفي للقيمة الجمركية الذي لا تقره هذه الاتفاقية (منظمة التجارة العالمية).

وعلى الرغم من أن مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء قد أولت الاهتمام في مجال القيمة الجمركية من خلال عقد دورات تدريبية خارجية، مثل: دورة التقييم الجمركي والتعريفة، ودورات متعددة لموظفي التدقيق والتعديل (التقييم الجمركي) في المعهد الثقافي الجمركي بصنعاء خلال الفترة (**2018-2022**)، ما زال هناك غياب في تطبيق أساليب التقييم الجمركي للوصول إلى الأسعار الحقيقية للسلع المستوردة، وتحديثها أولًا بأول لدى القائمين في مجال القيمة في مصلحة الجمارك، لغرض الوصول إلى القيمة الجمركية العادلة، وتلك المشكلات تظهرها التظلمات والخلافات حول القيمة المرفوعة من المراكز الجمركية لرئاسة مصلحة الجمارك خلال السنوات الأخيرة (تقرير بحالات التظلمات عن القيمة، صادر عن مركز نهم الجمركي خلال العام **2023**).

وبناءً على ذلك، نجد أن غياب المحددات المطبقة كان ناتجًا لعدم الاستفادة من الأساليب والأسس والطرق للوصول إلى القيمة الجمركية العادلة عند احتساب القيمة الجمركية للسلع والبضائع المستوردة في اليمن.

ونتيجة لمشكلة الدراسة، فإن الدراسة تهدف إلى اختبار أثر محددات التقييم الجمركي على القيمة الجمركية العادلة في الجمارك اليمنية بصنعاء من خلال صياغة التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر قياس أثر محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في الجمهورية اليمنية؟

وينبثق منه الأسئلة الآتية:

1- ما أثر قياس قاعدة بيانات القيمة للجمارك اليمنية بصنعاء في تحقيق القيمة الجمركية العادلة للسلع المستوردة في اليمن؟

2- ما أثر قياس بناء القدرات في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في اليمن؟

3- ما أثر قياس إجراءات الإنفاذ الجمركي في ظل نظام الانتقائية وتحليل المخاطر في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في اليمن.

أهداف الدراسة:

الهدف العام للدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي: قياس أثر محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في الجمهورية اليمنية.

الأهداف الفرعية:

- قياس أثر قاعدة بيانات القيمة الجمركية في تحقيق القيمة الجمركية العادلة للسلع المستوردة في الجمهورية اليمنية.
- قياس أثر بناء القدرات في تحقيق القيمة الجمركية العادلة للسلع المستوردة في الجمهورية اليمنية.
- قياس أثر إجراءات الإنفاذ الجمركي في ظل نظام الانتقائية وتحليل المخاطر على تحقيق

القيمة الجمركية العادلة للسلع المستوردة في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الأهمية النظرية والأهمية العملية، وذلك على النحو الآتي:

1- الأهمية النظرية:

- إضافة دراسة متخصصة للمكتبة اليمنية والعربية والمساهمة العلمية في التراكم المعرفي.
- الوصول إلى نتائج لبيان أثر محددات التقييم الجمركي على القيمة العادلة للأغراض الجمركية.
- منح المجال للدراسات المستقبلية في هذا المجال؛ لما له من أهمية في رفد الاقتصاد الوطني.
- سد الفجوة البحثية الموجودة في مجال التقييم الجمركي والقيمة الجمركية العادلة مما قد يسهم في تطوير المعرفة النظرية حول التقييم الجمركي والقيمة الجمركية العادلة؛ إذ قد تضيف الدراسة معلومات يمكن استخدامها في المستقبل كمرجع مهم في الجمارك، وقد تكون نقطة انطلاق لأبحاث وإضافات مستقبلية جديدة في مجال القيمة الجمركية.

2- الأهمية العملية:

- ستقدم الدراسة معلومات ونتائج محددة يستفاد منها في معالجة الصعوبات التي تحد من تطبيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية.
- ستسهم في الارتقاء بمستوى التقييم الجمركي وتحقيق القيمة الجمركية العادلة للبضائع المستوردة في اليمن.
- تقدم الدراسة خدمة كبيرة لصانعي السياسات، مثل: قرار تحديد سقف الإيرادات الواجب تحقيقها من الجمارك، وتمكن الدولة من المقارنة بالدول المتقدمة في مجال التقييم الجمركي والقرارات التعريفية ذات الصلة.
- يمكن الاستفادة من توصيات الدراسة في تطوير إدارات القيمة في مصلحة الجمارك والدوائر التابعة لها بما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية للبضائع المستوردة، وحل الخلافات مع المستوردين الناتجة عن عدم وجود محددات وأسس واضحة، للوصول إلى تحقيق القيمة الجمركية العادلة، ولذلك فإن تطبيق هذه المحددات يؤدي إلى تحقيق القيمة الجمركية العادلة، وينتج عنه تطوير مستوى الأداء الجمركي وتحسين العلاقة مع العملاء، وبهذا يمكن للدراسة معالجة مشكلات كبيرة كانت تحد من تطبيق القيمة للأغراض الجمركية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تحددت الدراسة بالحدود والمحددات الآتية:

- **الحدود الموضوعية:**

هناك محددات كثيرة، منها ما هو قانوني، ومنها اقتصادي، ولذا اقتصرت الدراسة على الأبعاد التالية: قاعدة بيانات التقييم الجمركي وبناء القدرات وإجراءات الإنفاذ الجمركي في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية، وتقاس ببعديها: تطوير الأداء الجمركي وتحسين العلاقة مع العملاء، ويرجع السبب الرئيس في اختيار مصلحة الجمارك اليمنية كونها الجهة الوحيدة في تحصيل الإيرادات المستحقة للبضائع والسلع المستوردة من خارج اليمن.

- **الحدود البشرية:**

تشمل الحدود البشرية كل العاملين والموظّفين في مصلحة الجمارك في اليمن عمومًا وتحديدًا القيادات

العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي بمصلحة الجمارك بصنعاء.

- **الحدود المكانية:**

تتمثل الحدود المكانية في رئاسة مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء ومقرها الرئيس صنعاء والمكاتب والدوائر والمراكز الجمركية التابعة لها في المحافظات والمنافذ الأخرى.

أنموذج الدراسة:

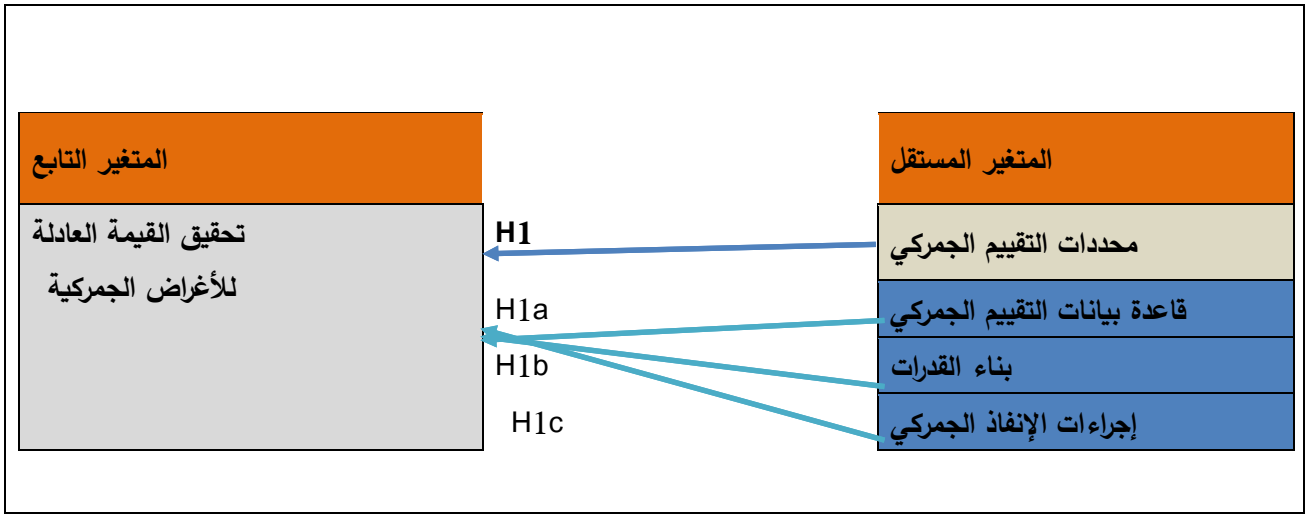

شكل (1): أنموذج الدراسة.

المصدر: (من إعداد الباحث بالاستفادة من الدراسات السابقة).

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، صيغت الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات التقييم الجمركي على تحقيق القيمة الجمركية العادلة لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

1- الفرضية الفرعية الأولى:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقاعدة بيانات التقييم الجمركي على القيمة العادلة للأغراض الجمركية لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

2- الفرضية الفرعية الثانية:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبناء القدرات وتحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

3- الفرضية الفرعية الثالثة:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات الإنفاذ الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

الإطار النظري

1- القيمة الجمركية العادلة:

1-1 مفهوم القيمة الجمركية العادلة:

القيمة الجمركية لها تاريخها الخاص؛ إذ يجب أن تستند القيمة للأغراض الجمركية للبضائع المستوردة إلى القيمة الفعلية للبضائع المستوردة التي يجري تقدير الرسوم عليها أو للبضائع المماثلة، ولا ينبغي أن تستند إلى قيمة البضائع ذات المنشأ الوطني أو إلى قيم تعسفية أو وهمية (منظمة التجارة العالمية، الاتفاقيات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، **1994**، ص**13**).

القيمة الجمركية: هي الأساس لحساب الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، وأيضًا للأغراض الإحصائية، ومن خلال وضع قواعد واضحة لتحديد القيم الجمركية، تهدف الاتفاقية إلى منع الممارسات التعسفية أو التمييزية التي قد تعوق التجارة الدولية (**Umam, C. &Chandra, M, 2024**).

وتعرف القيمة الجمركية أنها المبلغ الإجمالي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، تم صنعه أو سيتم صنعه، من أجل البضائع المستوردة بواسطة المشتري إلى أو لصالح بائع (**WCO GLOBAL AEO CONFERENCE Madrid, Spain , 28 – 30 April 2014**).

وطبقًا (لكاشياب، **2015**) "لقد أحدث تطبيق نظام تقييم الرسوم الجمركية على الواردات بموجب نظام القيمة الفعلية للرسوم الجمركيةً تغييرا كبيرا في حساب الضريبة بشكل عام وتحديد القيمة الخاضعة للرسوم بشكل خاص، وهو نظام تقييم حديث يقوم على مبادئ الحياد والموضوعية والبساطة والتوافق مع المعايير الدولية، كما أن نظام القيمة المضافة الجديد لا يميز بين جميع القطاعات الاقتصادية وأنواع الأعمال التجارية" **(Kashyap, R, 2015)**.

القيمة الجمركية العادلة: هي الأساس لحساب الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، وكذلك للأغراض الإحصائية، من خلال وضع قواعد واضحة لتحديد القيم الجمركية، ومنع الممارسات التعسفية أو التمييزية التي قد تعوق التجارة الدولية (**Umam, C. & Chandra, M, 2024**).

القيمة الجمركية العادلة إجرائيًا: قيام مصلحة الجمارك بمنع تقييم البضائع بأقل من قيمتها الحقيقية أو المبالغة فيها، مما قد يؤدي إما إلى خسارة الإيرادات أو المنافسة غير العادلة في السوق أو التأخير وزيادة التكاليف بالنسبة إلى المستوردين.

ويتسق مفهوم القيمة الجمركية العادلة في اليمن مع الهدف الرئيس لاتفاقية التقييم الجمركي وهو ضمان تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بطريقة عادلة وموحدة وشفافة ترضي جميع الأطراف المتعاملة، سواء أكانوا سلطات الجمارك أم المستوردين ووكلاءهم، طبقًا لما تهدف إليه الاتفاقية أيضًا بمنع الممارسات التعسفية أو التمييزية التي قد تعوق التجارة الدولية عند تطبيقها، فغالبًا ما تكون هذه القيمة هي قيمة الصفقة التي تمثل الثمن المدفوع فعلًا أو المستحق دفعه طبقًا لتعريف الاتفاقية العامة للقيمة للأغراض الجمركية لمنظمة التجارة العالمية **WTO (اتفاقية التقييم لمنظمة التجارة العالمية).**

1-2 أبعاد تحقيق القيمة الجمركية العادلة:

أ- تطوير الأداء الجمركي:

الأداء: يعرف الأداء أنه إكمال مهمة أو دور معين يقاس طبقًا للمعايير المحددة مسبقًا، وهي: "الدقة والاكتمال والتكلفة والسرعة" **(Halligan, 2015)**.

الأداء هو مقياس للنتائج التي يحققها الفرد والجماعة والمنظمة، وهو مفهوم مجرد، ويجب أن يمثله ظواهر أو أحداث ملموسة وقابلة للقياس حتى يمكن قياسه، ويعرف أنه أداء المنظمة التي تهدف من خلاله إلى العمل على تحسين الأداء باستخدام القوة العضلية والتقييم والتغذية الراجعة (بيرد، 1986؛ Van Dooren Bouckaert & Halligan, 2015).

ويؤثر التفاوت في تطبيق القيم الجمركية سلبا على الأداء الجمركي، ويمكن الاستنتاج أن التطبيق السليم للقيم الجمركية يمكن أن يقلل بشكل كبير من التهرب الضريبي، مما يسهم ذلك بشكل كبير في أداء الجمارك في الجمارك ومراقبة الحدود (Kibiy, 2020).

تعريف تطوير الأداء الجمركي إجرائيًا في مجال القيمة الجمركية العادلة:

هو قيام مصلحة الجمارك بتطوير أداء مهمة التقييم الجمركي والتأكد من اكتمالها على وفق الأسس والتعليمات المحددة مسبقًا بهدف تحقيق القيمة الجمركية العادلة للبضائع المستوردة بكفاءة وفاعلية.

ب- تحسين العلاقة مع العملاء:

الشراكات الاستراتيجية في إدارة علاقات العملاء ورضا الخدمة لوكلاء الجمارك:

يعرف (Parvatiyar and Sheth, 2001) إدارة علاقات العملاء أنها "استراتيجية وعملية شاملة لاكتساب عملاء انتقائيين والاحتفاظ بهم والشراكة معهم لخلق قيمة فائقة للشركة والعميل"، فهي علاقة متبادلة المنفعة مبنية على أساس من الثقة والولاء من خلال التسويق وخدمة العملاء وبرامج العلاقات.

ومع وضع تعظيم الربح المحتمل في الاعتبار، تتجه الشركات إلى إدارة علاقات العملاء من أجل فهم العملاء بشكل أفضل.

تعريف تحسين العلاقة مع العملاء إجرائيًا في مجال القيمة الجمركية العادلة:

استراتيجية وعملية شاملة تقوم بها مصلحة الجمارك لاكتساب المستوردين ووكلائهم المتعاملين مع الجمارك والاحتفاظ بهم والشراكة معهم لخلق قيمة فائقة للشركة والعميل، من خلال امتثالهم بتقديم الإقرار عن القيم الجمركية الفعلية والصحيحة للشحنات المستوردة مقابل منحهم الامتيازات في المعاملة وإدخالهم في قوائم الملتزمين لغرض التسهيل والسرعة في إجراءات الإفراج عن شحناتهم بما يؤدي إلى تطبيق القيمة الجمركية العادلة بكفاءة وفاعلية.

ويرى (Mikuriya, 2012) أن هذه الشراكات مفيدة لكل من الجمارك والأعمال، في حين أن الجمارك قد تستفيد من تحسين الأمن التجاري والكفاءة التجارية والإنفاذ الفعال، ولذلك المجتمع التجاري قادر على الاستفادة من التخليص الجمركي الفوري، وانخفاض تكاليف المعاملات التجارية، والشفافية، كما أنه قادر على التنبؤ بالإجراءات الجمركية.

ونظرًا لأن تيسير التجارة هو هدف مشترك والثقة المتبادلة أمر حيوي، فإنه يجب أن تكون الجمارك مدركة لتعقيد وضعف سلسلة توريد التجارة الدولية، وفهم احتياجات وأولويات الأعمال، وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الشركات على دراية باللوائح الحدودية وكيفية عمل أنظمة الجمارك من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الامتثال لقوانين ولوائح الجمارك.

2- محددات التقييم الجمركي:

2-1 التقييم الجمركي وتحدياته:

التقييم الجمركي:

إجراء يُطبق لتحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة (لوبيك، **2012**).

التقييم الجمركي إجرائيًا:

عملية تقوم به مصلحة الجمارك لغرض استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة والعوائد الأخرى للخزينة العامة للدولة على البضائع المستوردة إلى الجمهورية اليمنية.

محددات التقييم الجمركي إجرائيًا:

العوامل والأساليب والطرق المستخدمة من قبل مصلحة الجمارك في التقييم الجمركي للسلع والبضائع المستوردة لغرض الوصول إلى تحديد القيمة الجمركية الحقيقية العادلة.

ويشار إلى أن التقييم الجمركي هو العملية التي من خلالها تُحدد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة التي على أساسها تحتسب الرسوم الجمركية كنسبة مئوية (دليل القيمة الجمارك اليمنية، **2022**).

قاعدة بيانات التقييم:

هي أداة لتقييم المخاطر التي تستخدمها إدارات الجمارك للتحقق من دقة القيمة الجمركية المعلنة للسلع المستوردة (منظمة الجمارك العالمية، **2012**).

قاعدة بيانات القيمة إجرائيًا:

هي أداة أو أسلوب تقييم تستخدم من قبل مصلحة الجمارك يتم الرجوع إليها عند تعذر تطبيق الطريقة الأولى "قيمة الصفقة"، وذلك للتحقق من القيمة كمرجع سعري لقيمة البضائع المستوردة المطابقة والمماثلة للشحنة المستوردة لغرض استيفاء الرسوم والعوائد الأخرى للخزينة العامة للدولة.

بناء القدرات:

يشير المصطلح إلى عملية تطوير أو اكتساب المهارات والكفاءات والأدوات والموارد اللازمة لتحسين أداء المنظمة (منظمة الجمارك العالمية، 2021).

التعريف الإجرائي لبناء القدرات:

عملية تدريب من قبل مصلحة الجمارك للموظفين المختصين بالقيمة للأغراض الجمركية واكتسابهم المهارات والأدوات اللازمة لتحسين الأداء في مجال القيمة الجمركية للوصول إلى تطبيق القيمة الجمركية العادلة.

التعريف الإجرائي للتدريب الجمركي في مجال القيمة:

قيام مصلحة الجمارك بعقد دورات تدريبية بهدف توعية وتطوير مهارات وكفاءات الموظفين العاملين في مجال القيمة الجمركية من خلال البرامج ذات الصلة.

إجراءات الإنفاذ الجمركي:

عملية ضمان الالتزام بجميع الإجراءات الجمركية بما في ذلك التقييم وعدم فرض العقوبات عليها (منظمة الجمارك العالمية، 2012).

وتحدد اتفاقية منظمة التجارة العالمية قواعد لتقييم البضائع المستوردة التي يجب أن تطبقها جميع الدول الأعضاء؛ إذ يتعين على الدول الموقعة على منظمة التجارة العالمية الالتزام باتفاقية التقييم هذه، ولكن التصالح مع أحكام الاتفاقية كان في كثير من الأحيان مثيرا للمشكلات؛ لأنها تتضمن تقديم مبادئ حديثة لإدارة الضرائب والجمارك، مثل: التقييم الجمركي الذاتي (يقوم المستوردون أو وكلاؤهم باستكمال البيان الجمركي، بما في ذلك القيمة والتصنيف التعريفي للبضائع، واحتساب الرسوم، والضرائب المستحقة،

وتتحقق إدارة الجمارك من المعلومات بالقدر اللازم، أي التحقق الانتقائي بناء على تقنيات تقييم المخاطر)، وغالبا ما تتفاقم هذه المشكلة بسبب ضعف مستوى الالتزام الضريبي في جميع أنحاء البلاد، وميل العديد من المستوردين إلى الاحتفاظ بسجلات سيئة عمدًا، ووجود "إجراءات خاصة" **(Walsh J. T., 2003)**.

2-2 أهمية التقييم الجمركي:

تعتمد معظم التعريفات الجمركية على القيمة في حساب رسوم الواردات، أي معدل يعبر عنه بنسبة من قيمة البضائع المستوردة، والتقييم الجمركي هو تحديد المبلغ الذي يطبق معدل الرسوم عليه، في حين أن هذه المعدلات التي لا لبس فيها يحددها القانون في جدول التعريفات الجمركية، وقد تختلف القيمة المعلنة للسلع المستوردة من معاملة إلى معاملة، وهذا الاختلاف له ثلاثة آثار مهمة على سياسة التعريفة الجمركية **(جورمان وولف، 2005)**، وهي:

أولًا: قد يشارك المستورد في تخفيض الفواتير وعدم الإفصاح عن القيمة الكاملة للشحنة لتقليل مسؤوليته الجمركية ما لم يكشف عن نقص الفواتير، مما يؤدي إلى فقدان الإيرادات الحكومية ويتلقى المستورد ميزة غير عادلة مقارنة بمنافسيه.

ثانيًا: يمكن للحكومة الاستفادة من نظام التقييم لزيادة أو تقليل التزامات الرسوم للإيرادات أو لغرض الحماية، ومن ثم تعويض الامتيازات الجمركية الممنوحة في إطار التجارة المتعددة الأطراف أو الاتفاقات الثنائية.

ثالثًا: يستخدم التقليل من قيمة العملة والمبالغة في تقديرها لهروب رأس المال (جورمان وولف، **2005**).

تعد الأهمية المتزايدة للتقييم الجمركي سمة من سمات تطور العصر الحديث في نظام التعرفة الجمركية، ففي الماضي كان الغرض المعتاد من فرض رسوم الاستيراد هو زيادة الإيرادات **(Bashar, 1999)**، وفي الآونة الأخيرة، أصبح الغرض من فرض رسوم الاستيراد حماية الصناعات المحلية وتشجيعها.

يتضح مما سبق أن التقييم الجمركي ينبغي أن يشكل أهمية بالغة في اليمن لتحسين الميزانية العامة للدولة كون اليمن ما زالت معتمدة على الإيرادات الجمركية والضريبية، وذلك من خلال كشف الاحتيال أو الغش في الفواتير لقيم السلع المستوردة، وكذلك حماية الاقتصاد الوطني من غسيل الأموال وسياسات الإغراق، إضافة إلى تحقيق العدالة الجمركية من خلال فرض القيم الفعلية غير التعسفية وتحقيق الرضا لجميع الأطراف المتعاملة وتحسين الصورة الذهنية للجمارك اليمنية.

2-3: محددات التقييم الجمركي:

أهمها:

- قاعدة بيانات القيمة:

هي أداة لتقييم المخاطر التي تستخدمها إدارات الجمارك للتحقق من دقة القيمة الجمركية المعلنة للسلع المستوردة (منظمة الجمارك العالمية، **2012**).

تم إدخال القاعدة **(10أ)** من قواعد التقييم الجمركي لتوفير سببٍ لرفض القيمة المصرح بها، بناء على وجود أسباب للشك حتى تتمكن سلطة الجمارك من تحديد القيمة الجمركية بشكل عادل، وجاء هذا الحكم من المقرر **(6.1)** الصادر عن الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الصادر عن جولة أوروغواي، وطبقًا لهذا، يتم نقل عبء الإثبات إلى المستورد **(Chaturvedi S., 2006)**.

إن قاعدة بيانات التقييم هي أداة لتقييم المخاطر وعادة ما تضعها الجمارك لتعزيز الإدارات في مواجهة حوادث الاحتيال في القيمة الجمركية، وغالبًا ما تؤدي مخاطر التقييم الجمركي إلى انخفاض أداء الإيرادات (Shirsavar and Shirinpour, 2017).

الهدف الرئيس لاتفاقية التقييم الجمركي هو ضمان تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بطريقة عادلة وموحدة وشفافة، والقيمة الجمركية هي الأساس لحساب الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، وأيضًا للأغراض الإحصائية، ومن خلال وضع قواعد واضحة لتحديد القيم الجمركية، تهدف الاتفاقية إلى منع الممارسات التعسفية أو التمييزية التي قد تعوق التجارة الدولية (**Umam, C. &Chandra, M, 2024**).

فقد قامت مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء خلال العام **2020م** بإنشاء قاعدة بيانات القيمة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية الحديثة وربطها عبر الفيبر (شبكة النت السلكي) بجميع الدوائر والمراكز الجمركية التابعة للجمارك اليمنية بصنعاء، وعلى الرغم من هذه الخطوة الجيدة لم تنشأ قاعدة البيانات داخل نظام الأسيكودا العالمي (**UNCTAD/DTL/ASYCUDA-Division on Technology and Logistics**) المطبق حاليًا في الجمارك اليمنية بصنعاء، بوصفه نظام بيانات الاستيراد الذي يحتوي على إمكانات كبيرة يمكن الاستفادة منها في الانتقائية والمخاطر وقوائم الاستهداف في مجال القيمة الجمركية للبضائع المستوردة والحد من الاحتيال في تخفيض القيمة أو الرفع غير المبرر لها لغرض معين، مثل: الإغراق أو غسيل الأموال ... إلخ، وإنما عبر نظام آلي مصاحب صُمم من قبل الجمارك يحتوي على قيم وأسعار للسلع غير مبنية على أسس التقييم الجمركي الذي يحقق القيمة الجمركية العادلة، فضلًا عن جمود وعدم تحديث للبيانات أولًا بأول وإدخال المعلومات السعرية المعلنة من واقع المستندات التجارية الحقيقية والصحيحة، ويتضح ذلك من خلال "التقرير المرفوع لرئيس مصلحة الجمارك لملاحظات المراكز والدوائر الجمركية لأسعار السلع التي تم تغذيتها في نظام القيمة بتاريخ **2021/1/15م**"، و"التقرير المرفوع لرئيس مصلحة الجمارك من الإدارة العامة للمراجعة والمخاطر بالمصلحة بخصوص مقترحات وحلول نظام القيمة بتاريخ **2021/2/21م**"، والتظلمات حول القيمة الجمركية والمرفوعة من المراكز الجمركية إلى رئاسة مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء.

- **بناء القدرات:**

يشير المصطلح إلى عملية تطوير أو اكتساب المهارات والكفاءات والأدوات والموارد اللازمة لتحسين أداء المنظمة (منظمة الجمارك العالمية، 2021).

وهو الاستراتيجية المناسبة التي تنطوي على تطوير الأنظمة والإجراءات والعمليات، فضلًا عن كفاءات الموظفين لتنفيذ الوظائف المخصصة لها وتحقيق أهدافها (ويكي، **2018**).

بناء القدرات والتدريب:

لمعالجة محدودية الموارد وتعزيز فعالية الإنفاذ الجمركي، ينبغي إجراء برامج تدريبية منتظمة لموظفي الإنفاذ الجمركي، ويجب أن تركز هذه البرامج على أحدث اتجاهات التهريب وتقنيات التحقيق واستخدام التكنولوجيا، إضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعيين موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم **(Hamachila C. & Nsama, C, 2024)**.

ويقصد ببناء القدرات تلك المشاريع المتعمدة التي تقوم بها المنظمة لتحسين أو لتحويل كفاءات ومهارات وقدرات الموظفين لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق رسالتها والأهداف الاستراتيجية **(Halloway, 2008)**.

ويقصد بالتدريب محاولة متعمدة من قبل إدارة المؤسسة لتوعية وتطوير مهارات وكفاءات الموظفين من خلال البرامج ذات الصلة (نوى، **2010**).

المساعدة الفنية:

يتعين على الدول الأعضاء المتقدمة أن تقدم –طبقًا لشروط متفق عليها بين الطرفين– المساعدة الفنية للدول الأعضاء النامية التي تطلب ذلك، وعلى هذا الأساس، يتعين على الدول الأعضاء المتقدمة أن تضع برامج للمساعدة الفنية قد تشمل تدريب الموظفين، والمساعدة في إعداد تدابير التنفيذ، والوصول إلى مصادر المعلومات المتعلقة بمنهجية تقييم الجمارك، وتقديم المشورة بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية، وغيرها (منظمة التجارة العالمية، **2018**).

فقط أولت مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء اهتمامًا كبيرًا بالتدريب وبناء القدرات في مجال القيمة الجمركية، من خلال دورات تدريبية خارجية، ودورة في مجال التقييم الجمركي والتعريفة في المعهد القومي المصري بالإسكندرية في العام **2013** لـ **(23)** موظفًا في الجمارك اليمنية، ودورات متعددة متخصصة لموظفي التدقيق والتعديل في المعهد الثقافي الجمركي بصنعاء **(2018–2022)**.

وعلى الرغم من ذلك، ما زال هناك قصور في فهم المصطلحات التجارية باللغات المختلفة، ولا سيما في المستندات والفواتير التجارية وفي مهارات الدخول في شبكات النت للمواقع التجارية والبورصات العالمية للحصول على المعلومات للوصول إلى الأسعار العادلة وتحديثها أولًا بأول من قبل القائمين في مجال القيمة للأغراض الجمركية للوصول إلى القيمة الجمركية العادلة.

ولاحظ الباحث ذلك كونه أحد منتسبي الجمارك اليمنية، كما لاحظ عددًا من حالات التظلمات والخلافات حول القيمة المرفوعة من المراكز الجمركية لرئاسة مصلحة الجمارك خلال السنوات الأخيرة، ومنها: (تقرير موجز عن الدورة التدريبة لموظفي التدقيق والتعديل في اليمن في مجال التقييم والتعرفة الجمركية بمصر من 19/5 حتى 2013/6/6م، علي حكمت)، و(تقرير عن تظلمات القيمة الجمركية في العام 2023م).

– إجراءات الإنفاذ الجمركي (تحليل المخاطر واستهدافها، العقوبات والجزاءات):

تعرف إجراءات الإنفاذ الجمركي أنها عملية ضمان الالتزام بجميع الإجراءات الجمركية بما في ذلك التقييم وعدم فرض العقوبات عليها (منظمة الجمارك العالمية، 2021).

وهناك ثلاثة تدابير رئيسة لها تأثير إيجابي في تعزيز قدرات إنفاذ الجمارك على مستوى العالم؛ يتعلق الأول بالاستفادة من التكنولوجيا؛ حيث إن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة للتخليص الجمركي، والتتبع الإلكتروني للشحنات، وتحليلات البيانات في الوقت الفعلي، أمر حيوي لإنفاذ الجمارك الحديثة، وتعمل هذه التقنيات على تقليل التدخل اليدوي بشكل كبير، وتقليل الأخطاء، وتسريع معالجة البضائع، ومن ثم تعزيز الكفاءة والدقة، كما أن استخدام التقنيات

المبتكرة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتكنولوجيا البلوك تشين، توفر إمكانات هائلة للسلطات الجمركية، وفي سياق مكافحة التجارة غير المشروعة والوفاء بوظائف الأمن، تساعد هذه التقنيات في تحديد الأنماط التي تشير إلى الأنشطة غير المشروعة، وتوقع المخاطر والتخفيف منها، وتوفير الشفافية، ومع ذلك، يتطلب تنفيذ هذه التقنيات استثمارات كبيرة، سواء في الوقت أو في التمويل (منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية حول التقنيات التخريبية، 2022).

وعلى الرغم من أن الجمارك اليمنية بصنعاء بدأت بتطبيق الانتقائية والمخاطر في العام **2008**م والعمل بنظام (الأسيكودا++) من خلال المسارات الأحمر والأصفر والأخضر، والاستهداف وإنفاذ الجمارك بناء على معايير الانتقائية، فقد وقفت هذه الآلية في العام **2013**م نتيجة الأحداث السياسية التي تشهدها البلاد، وما زالت موقفة حتى يومنا، مع ملاحظة وجود بعض التطبيقات الآلية المحدودة غير كاملة المعايير في مصلحة الجمارك بصنعاء، مثل: تطبيق التاجر الملتزم، وتطبيق القائمة السوداء لوسائل النقل المحملة بضائع **(ورشة عمل لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بعنوان: المخاطر تسهيل ورقابة، 17، نوفمبر 2020م، مصلحة الجمارك بصنعاء).**

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العربية والإنجليزية موضوع تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة (Ruben, 2022) بعنوان: "العوامل المؤثرة على عملية التقييم الجمركي من قبل هيئة الإيرادات في كينيا–مومباسا".

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير العوامل على التقييم الجمركي في ميناء مومباسا، مثل: قاعدة بيانات التقييم، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وأظهرت نتائج الدراسة أن قاعدة بيانات التقييم ستعزز عملية التقييم الجمركي وتعزز الامتثال، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر في عملية التقييم الجمركي.

2. دراسة (Suharto, 2021) بعنوان: "تطبيق قيمة الحد الأدنى في عملية تحديد القيمة الجمركية لبضائع الشحن المستوردة في مكتب جمارك وضرائب بيكنباور في أثيوبيا.

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير القيمة الدنيا على تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة في مكتب جمارك وضرائب بيكنباور، وتوصلت إلى أن سياسة الحد الأدنى لقيمة الشحنات من واقع قاعدة البيانات لها تأثير كبير على عملية تحديد القيمة الجمركية للشحنات في بيكنباور في أثيوبيا.

3. دراسة (Choi, 2019) بعنوان: "تحديد الفواتير التجارية الخاطئة من خلال تحليل البيانات الجمركية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإمكانات التي يوفرها تحليل بيانات الجمارك في تحديد المبالغة في التقييم الجمركي لأسعار السلع والبضائع أو التقليل منها، وذلك باستخدام بيانات الواردات الخاصة، واستخدمت الدراسة منهجية طريقة تصفية الأسعار (PFM) الأكثر تفصيلًا، وتتألف من مليوني إقرار استيراد، وتحتوي بيانات الاستيراد المقدمة للباحث على ثمانية حقول، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أنّه قد يكون للمعاملات التجارية المحددة باستخدام هذه المنهجية أسباب مشروعة لأسعار وحداتها غير

الطبيعية وبيانات التجارة المتطابقة التي لا يمكن التوفيق بينها، وأن النتيجة النهائية لهذه المنهجية (أي قائمة المعاملات التجارية المشبوهة) تعتمد اعتمادا كبيرا على افتراضات التحليل وتقنياته الاستدلالية.

4. دراسة (Mathaiya, 2018) بعنوان: "تأثير إصلاحات الأتمتة على حالة تقديم الخدمات للجمارك ومراقبة الحدود، كينيا".

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير إصلاحات الأتمتة في تقديم الخدمات الجمركية في الجمارك ومراقبة الحدود بكينيا، وخلصت إلى أن إصلاحات أتمتة الخدمات الجمركية، ومنها استخدام التقنيات والتكنولوجيا، وإدارة وقت الانتظار، وكفاءة الموظفين، تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على تقديم الخدمات في الجمارك (من ذلك التقييم العادل للسلع).

5. دراسة (Le Nayyar Rots, 2018) بعنوان: "تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي في فيتنام: التكامل التجاري والامتثال المحلي في ميناء دا نانغ".

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحليل الآثار المحتملة لاتفاقية التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية على السياسة التجارية والتشريعات الضريبية في فيتنام، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحويل الاتفاقيات الدولية إلى قوانين وطنية، بما في ذلك اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تقييم الجمارك، ولا بد أن تمر بعملية طويلة بالنسبة لكل دولة، ولا سيما الدول النامية مثل فيتنام.

1- دراسة لـ (Prodromidis, P. I. & Lappas, P., 2023) بعنوان: الأداة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لتقدير أسعار الواردات العادلة للمملكة المتحدة قيد التدقيق.

هدفت الدراسة إلى مراجعة الأداة الإحصائية التي استخدمتها مفوضية الاتحاد الأوروبي في قضية محكمة حديثة ضد المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بقيم عدد كبير من المنسوجات الصينية والأحذية المستوردة إلى المملكة المتحدة في وقت كانت فيه المملكة المتحدة عضوًا في الاتحاد الأوروبي، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الإحصائي والتحليل لقوائم المعلومات المتاحة، وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: إعراب الباحثين عن قلقهم إزاء المبالغة في تقييم الصادرات الصينية بسبب دعم الصادرات، وعدم وجود اختبارات شاملة للتأكد من مستوى وأصل سوء التقييم المحتمل، وأن الأداة الإحصائية التي تستخدمها مفوضية الاتحاد الأوروبي في تحديد الواردات المنخفضة السعر تعاني من عدد من أوجه القصور المنهجية، ولذلك سيكون من الأفضل التخلي عن هذا النهج لصالح طريقة خالية من أوجه القصور تلك تتماشى مع ممارسات منظمة التجارة العالمية، كما أنها تلفت الانتباه إلى فائض المستهلك وتخفيضات الناتج المحلي الإجمالي التي من المرجح أن تتبع الزيادات في أسعار الواردات إذا استمرت مفوضية الاتحاد الأوروبي في تسعير الواردات باستخدام أداة معينة.

يتضح مما سبق أن كل الدراسات السابقة لم تأخذ بعين الاعتبار أيًا من محددات التقييم الجمركي وأثرها في تحقيق القيمة الجمركية العادلة، فضلًا عن أن

المتغير التابع (القيمة الجمركية العادلة) لم تتطرق إليه كل الدراسات السابقة بالمفهوم الإداري والجمركي على حد علم الباحث، وإنما هناك دراسات أخرى تناولت القيمة العادلة فقط من منظور معيار محاسبي (معيار القيمة العادلة عند إعداد القوائم المحاسبية)، وليست القيمة الجمركية العادلة محل دراستنا هذه، ولا توجد دراسة تطرقت إلى موضوع القيمة الجمركية العادلة سوى (تقرير نشر في أوروبا العام **2015** بعنوان: تقدير الأسعار العادلة للسلع المتداولة من بيانات التجارة الحرة **ROM** من قبل مركز البحوث المشترك بتطوير وتطبيق الأساليب الإحصائية المبتكرة التي يحتاجها مكتب مكافحة الاحتيال الأوروبي وشركاؤه، ويركز عمل مركز البحوث المشترك على عدد من مشكلات مكافحة الاحتيال التجاري الجمركي)، ولم يتطرق هذا التقرير إلى المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية وأبعادها، هذا على المستوى الدولي.

أما على المستوى المحلي، فعلى حد علم الباحث لا توجد دراسة سابقة تطرقت إلى التقييم الجمركي بوجه عام أو القيمة الجمركية بوجه خاص، مما يميز هذه الدراسة عن أي دراسة سابقة، ويمثل فجوة بحثية تستدعي القيام بهذه الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف خصائص الظاهرة وجمع المعلومات عنها.

واستخدم الباحث هذا المنهج؛ لأنه يلائم طبيعة الدراسة الحالية، ويعتمد على الدراسة الميدانية في جمع البيانات لكي يفي بتحقيق أهدافها واختبار صحة فرضياتها وتفسير نتائجها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء، وتتكون عينة الدراسة من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء، لمعرفتهم وخبرتهم الفنيّة والإدارية والقانونية بمحددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن، واختار الباحث (320) موظّفًا بناءً على تقرير إدارة الموارد البشرية بالمركز الرئيس لمصلحة الجمارك بصنعاء (2024).

عينة الدراسة:

جدول (1): الاستبانات الموزعة والمسترجعة والمستبعدة والصالحة ونسبة الاسترجاع:

العدد الكلي للعاملين	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات غير المسترجعة	عدد الاستبانات المتطرفة	عدد الاستبانات الصالحة	نسبة الاسترجاع
320	250	185	65	5	180	%74

لتحديد حجم العينة، افترض الباحث أن العناصر المدرجة في مقاييس الدراسة تساوي **(50%)**، بمعنى أن **(p=0.50)**، كما استخدم خطأ لتقدير يعادل **(5%)**، أي الحد الأقصى للخطأ المعياري بدرجة ثقة **(95%)**، ولذلك، فإن حجم العينة يساوي **(174)** مفردة.

واستنادًا إلى المعادلة الإحصائية من قانون (Sekran, 2003)، فإن عينة البحث تحسب بالطريقة الآتية:

$$n = \frac{p(1-p)}{\frac{p(1-p)}{N} + \frac{E^2}{SD^2}}$$

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{320} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}}$$

$$n = 174.13$$

وقد وزع الباحث **(250)** استبانة على أفراد عينة الدراسة من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء وفروعها، عبر الأونلاين (واتس آب، إيميل، فيسبوك)، وصمم الاستبانة عبر برنامج **(Google Drive)**، واستطاع تجميع (185) استبانة، واستبعد (5) استبانات متطرفة، وكان عدد الاستبانات النهائية في التحليل الإحصائي (180) استبانة، وكانت نسبة الاستبانات المسترجعة (74%)، وهي نسبة جيدة في الدراسات البحثية في العلوم الإدارية والإنسانية.

وحللت هذه البيانات باستخدام برنامج (**SPSS version.25**) وبرنامج **(Smart-PLS4)**، وبعد ذلك استخدم الباحث الطرق والاختبارات الإحصائية التالية لمعرفة العلاقات بين متغيرات الدراسة:

1. معامل الارتباط والانحراف المعياري: لقياس التشتت، والوسط الحسابي، والتحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
2. مخرجات (النموذج القياسي الداخلي) المستقطعة من برنامج **(Smart-Pls4)** إضافة إلى مخرجات (النموذج البنائي الخارجي **Structural Model**: لاختبار فرضيات الدراسة، ومعرفة أثر قياس المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وقياس الفرضية الرئيسة المباشرة والوسيطة للدراسة، وتحديد أثر محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة الجمركية العادلة في اليمن.

النموذج القياسي (الداخلي) لجميع متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Smart-PLS Measurement Model): يوضح الشكل (2) نتائج التحليل العاملي القياسي لأوزان الانحدار الخاصة بخوارزمية (Smart-PLS-version.4) لنموذج الدراسة باستخدام الإصدار الرابع، ويتضمن النموذج القياسي في تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (سمارت بي إل إس) واختبار الصدق والثبات لعناصر المتغيرات، ويركز اختبار الثبات على الاتساق الداخلي الذي يقاس بمعامل الثبات المركب Composite Reliability (CR) ومعامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، في حين يركز اختبار الصدق على توضيح مدى صدق التقارب وصدق التمايز لمتغيرات وأبعاد نموذج الدارسة باستخدام متوسط التباين المستخلص Average Variance Extracted (AVE)، وطريقة التشبعات المتقاطعة (Crossloading)، ومعيار فورنل ولركر Fornell-Larcker (Hair, et al., 2019, p2-24).

الصدق التقاربي للفقرات (Convergent validity): كانت نسبة التشبعات العاملية المستخلصة من مخرجات التحليل العاملي القياسي جيدة وممتازة لجميع فقرات الدراسة، فقد تجاوزت النسبة المقبولة (0.60) (Hair, et al., 2019, p2-24)، وكانت محصورة بين القيمة (0.617) للفقرة (EE4) من متغير تحسين العلاقة مع العملاء،

والقيمة (0.909) للفقرة (DD3) من بعد تطوير الأداء الجمركي، وهذا يؤكد الصدق التقاربي (convergent validity)، والشكل (2) والجدول (2) يوضحان التشعبات العاملية لجميع فقرات الدراسة من مخرجات النموذج القياسي (Smart-PLS).

اختبار الموثوقية ومتوسط التباين المستخلص أو المشترك (Average Variance Extracted):

أُجري اختبار الموثوقية بمعامل الثبات المركب Composite Reliability (CR) لجميع متغيرات الدراسة، ومعامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha) للمتغيرات الرئيسة، وكانت قيمة معامل الثبات المركب Composite Reliability (CR) لجميع المتغيرات أكبر من (0.60)، وهي مقبولة وجيدة (Thompson Barclay ؛Higgins, 1995, p64-88 Larcker & Fornell, 1981, p 39-50)، حيث تراوحت القيم بين (0.927) كأعلى قيمة لبعد تطوير الأداء الجمركي، و(0.706) كأقل قيمة لمتغير بناء القدرات، وهي قيم جيدة ومقبولة كما هو مبين في الجدول (3).

وكانت أيضًا قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha) أكبر من (0.60) ومحصورة بين (0.925) كأعلى قيمة و(0.693) كأقل قيمة للمتغيرات السابقة نفسها.

كما كان متوسط التباين المستخلص (AVE) لجميع متغيرات الدراسة المستخرج من مخرجات Smart-PLS أكبر من القيمة المقبولة (0.50) (Hair et al., 2019, p2-24)، وهي قيم جيدة ومقبولة ومحصورة بين (0.519) كأقل قيمة لمتغير بناء القدرات، و(0.730) كأعلى قيمة لبعد تطوير الأداء الجمركي، والجدول (2) والشكل (2) يوضحان التشبعات العاملية واختبار الموثوقية ومتوسط التباين المستخلص لجميع فقرات ومتغيرات الدراسة.

1جدول (2): التشبعات العاملية واختبار الموثوقية ومتوسط التباين المستخلص من خلال مخرجات Smart-PLS:

المتغيرات	المتغيرات والأبعاد	التحميل Loading	كرونباخ ألفا Cronbach Alpha	معامل الثبات المركب C.R	متوسط التباين المستخلص AVE
المتغير المستقل: محددات التقييم الجمركي					
البعد الأول: قاعدة بيانات التقييم الجمركي			0.842	0.854	0.560
AA1		0.805			
AA2		0.743			
AA3		0.684			
AA4		0.686			
AA5		0.786			
AA6		0.808			
البعد الثاني: بناء القدرات			0.693	0.706	0.519
BB1		0.820			
BB2		0.668			

			0.679		BB3
			0.705		BB5
0.558	0.804	0.801	البعد الثالث: إجراءات الإنفاذ الجمركي		
			0.646		CC1
			0.783		CC2
			0.804		CC3
			0.790		CC4
			0.701		CC5
0.730	0.927	0.925	المتغير التابع: القيمة العادلة للأغراض الجمركية البعد الأول: تطوير الأداء الجمركي		
			0.877		DD1
			0.864		DD2
			0.909		DD3
			0.769		DD4
			0.860		DD5
			0.842		DD7
0.545	0.801	0.787	البعد الثاني: تحسين العلاقة مع العملاء		
			0.822		EE1
			0.803		EE2
			0.652		EE3
			0.617		EE4
			0.774		EE5

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات (Smart-Pls. Version 4).

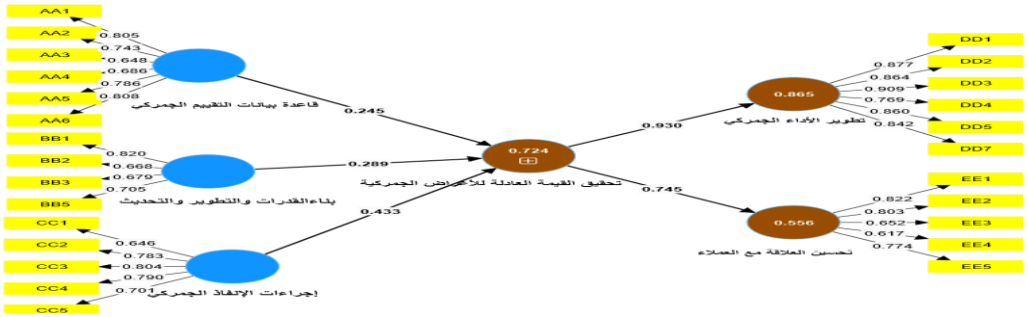

شكل (2): مسار تخطيطي للنموذج العاملي القياسي Algorithm للتشعبات العاملية للفقرات مستقطعًا من نتائج (Smart pls) لجميع أبعاد النموذج.

جدول (3): الصدق التمايزي (Discriminant Validity) لمتغيرات وأبعاد الدراسة:

أبعاد الدراسة	إجراءات الإنفاذ الجمركي	بناء القدرات	تحسين العلاقة مع العملاء	تطوير الأداء الجمركي	قاعدة بيانات التقييم الجمركي
إجراءات الإنفاذ الجمركي	0.747				
بناء القدرات	0.657	0.720			
تحسين العلاقة مع العملاء	0.567	0.586	0.738		
تطوير الأداء الجمركي	0.727	0.666	0.448	0.855	
قاعدة بيانات التقييم الجمركي	0.625	0.671	0.583	0.627	0.748

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات (Smart-Pls. Version 4).

أداة الدراسة:

استخدم الباحث استمارة الاستبانة أداة رئيسة للدراسة، وصممها بناء على اطلاعه على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة.

ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة مكونة من قسمين هما:

- القسم الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
- القسم الثاني: محاور وفقرات الاستبانة، وتتكون من (33) فقرة موزعة على 5 محاور رئيسة كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (4): عدد محاور وفقرات الاستبانة:

	الرقم	المحور	عدد الفقرات
المحاور المستقلة	الأول	قاعدة بيانات التقييم الجمركي	**7**
	الثاني	بناء القدرات والتطوير والتحديث	**5**
	الثالث	إجراءات الإنفاذ الجمركي	**7**
المحور التابع	الأول	تطوير الأداء الجمركي (تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية)	**7**
	الثاني	تحسين العلاقة مع العملاء (تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية)	**7**
الإجمالي	**5**		**33**

صدق المقياس:

قاس الباحث صدق الأداة الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الإحصاء التطبيقي، وعدد من المتخصصين في مجال المحاسبة والإدارة العامّة، ومن ثم أجرى التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظات المحكمين.

وطُبقت أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من **(40)** فردًا من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء لاحتساب معامل ارتباط بيرسون

والدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.001)، وأظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية وجود ارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.01 بين كل فقرة ومحورها، وبين كل محور مع الدرجة الكلية للمحاور الخمسة، وهذا يدل على صدق وثبات الاستبانة، ويمكن الاعتماد على فقرات الاستبانة لقياس ما صممت له.

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

الفرضية الرئيسة (H1): "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات التقييم الجمركي على تحقيق القيمة الجمركية العادلة لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

والجدول **(5)** والشكل **(3)** يوضحان الفرضية الرئيسة المباشرة للدراسة.

2جدول (5): نتائج الفرضية الرئيسة المباشرة للدراسة:

الفرضية	المتغيرات	التقديرات المعيارية معامل الارتباط	R^2 معامل الانحدار	خطأ التقدير	القيمة الحرجة T	مستوى الدلالة P-value	النتيجة
الرئيسة	محددات التقييم الجمركي ← القيمة العادلة الجمركية	0.838	0.703	0.024	34.516	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات (Smart-Pls. Version 4).

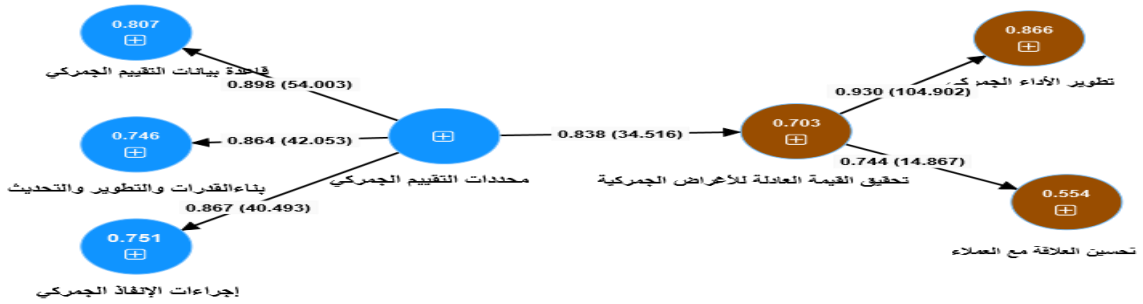

شكل (3): مسار تخطيطي للنموذج العاملي البنائي Bootstrapping لاختبار الفرضية الرئيسة مستقطعًا من نتائج Smart-pls بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

من خلال نتائج الدراسة باستخدام مخرجات التحليل الإحصائي(Smart-PLS)، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي مباشر ذي دلالة إحصائية لمحددات التقييم الجمركي ممثلة بالمتغيرات المستقلة (قاعدة بيانات التقييم الجمركي، بناء القدرات، إجراءات الإنفاذ الجمركي) على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء، ودلت جميع القيم على وجود مطابقة جيدة مع المعايير المحددة (Hair

(et al., 2010, p139-152)، ومثلت قيمة معامل الارتباط (path coefficient) التي تساوي (0.838) مستوى مرتفعًا، وكانت قيمة (T) الإحصائية تساوي (34.519)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96)، ومستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.000)، وهذا يفسّر أنه كلما ارتفعت المعرفة والفهم لمحددات التقييم الجمركي لدى أفراد عينة الدراسة من العاملين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء، أثر ذلك إيجابيًا في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية.

جدول (6): نتائج الفرضيات الفرعية للدراسة:

الفرضية	المتغيرات	التقديرات المعيارية معامل الارتباط	معامل الانحدار (R^2)	خطأ التقدير	القيمة الحوجة T	مستوى الدلالة P-value	النتيجة
H1a	قاعدة بيانات التقييم الجمركي ← تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	0.245	0.060	0.064	3.847	0.000	مقبولة ومؤثرة
H1b	بناء القدرات ← تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	0.289	0.083	0.064	4.514	0.000	مقبولة ومؤثرة
H1c	إجراءات الإنفاذ الجمركي ← تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	0.433	0.187	0.057	7.618	0.000	مقبولة ومؤثرة

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات (Smart-Pls. Version 4).

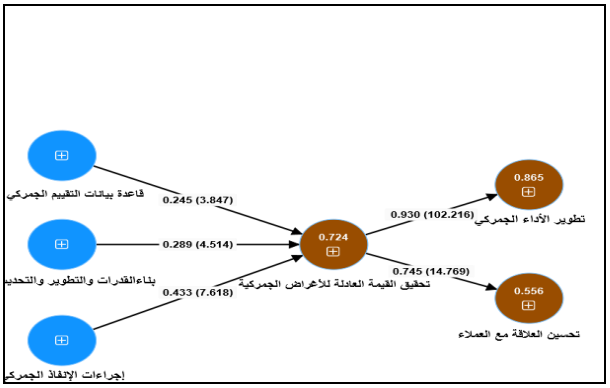

شكل (4): مسار تخطيطي للنموذج العاملي البنائي Bootstrapping لاختبار الفرضيات الفرعية مستقطعًا من نتائج Smart-pls بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج (Smart-Pls. Version 4).

الفرضية الفرعية الأولى (H1a): "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقاعدة بيانات التقييم الجمركي على القيمة العادلة للأغراض الجمركية لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لقاعدة بيانات التقييم الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية، ودلت جميع القيم على وجود مطابقة جيدة مع المعايير المحددة (Hair et al., 2010)، وكانت قيمة معامل الارتباط (path coefficient) التي تساوي (0.245)

مقبولة، في حين كانت قيمة (T) الإحصائية تساوي (3.847)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96)، ومستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.001)، وهذا يفسّر أنه كلما توفرت قاعدة بيانات للتقييم الجمركي للسلع والبضائع المستوردة، أثّر ذلك إيجابيًا في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء.

الفرضية الفرعية الثانية (H1b): "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبناء القدرات وتحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لبناء القدرات على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية، ودلت جميع القيم على مطابقة جيدة، فقد جاءت متطابقة تمامًا مع المعايير المحددة، وهو ما يشير إلى أهمية بناء القدرات من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء، إضافة إلى أنه كلما زاد الاهتمام بتدريب المختصين من القيادات العليا والمتوسطة والرفع من مستوى قدراتهم الفنيّة والعلمية، أثر ذلك بقوة على تحقق تطبيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن.

الفرضية الفرعية الثالثة (H1c): "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات الإنفاذ الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية لدى مصلحة الجمارك اليمنية بصنعاء".

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي مباشر ذي دلالة إحصائية بين إجراءات الإنفاذ الجمركي وتحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء، ودلت جميع القيم على مطابقة جيدة، فقد جاءت متطابقة تمامًا مع المعايير المحددة، وهذا يفسّر أنه كلما ارتفع تطبيق إجراءات الإنفاذ الجمركي واستخدام قوائم الاستهداف، ساعد ذلك في تحقيق القيمة العادلة الجمركية للسلع والبضائع المستوردة في مصلحة الجمارك بالجمهورية اليمنية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر مباشر ذي دلالة إحصائية لقاعدة بيانات التقييم الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء، ويُفسَّر ذلك بأنّ قاعدة بيانات القيمة في مصلحة الجمارك تؤثر في عملية التقييم الجمركي والوصول إلى القيمة للأغراض الجمركية للسلع والبضائع، كما أن قاعدة بيانات القيمة تسهل حل النزاعات حول القيمة للأغراض الجمركية في الوقت المناسب.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة، منها دراسة **(Kim & Kim, 2020)**، التي أشارت إلى أنّ تكنولوجيا المعلومات لها تأثير مباشر على التقييم الجمركي والقيمة للأغراض الجمركية.

كما أظهرت نتائج الفرضية أنّ قاعدة بيانات القيمة في مصلحة الجمارك تؤثر في عملية التقييم الجمركي والوصول إلى القيمة العادلة للأغراض الجمركية للسلع والبضائع المستوردة، كما أن قاعدة بيانات القيمة تسهل حل النزاعات حول القيمة للأغراض الجمركية في الوقت المناسب، مما تنعكس إيجابًا على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية.

إضافة إلى أن قاعدة بيانات القيمة المستخدمة للسلع المطابقة أو المماثلة تؤدي إلى القدرة على الوصول إلى القيمة العادلة لهذه السلع.

ويرى الباحث أن استخدام مصلحة الجمارك نظام الترميز للسلع (الباركود) في قاعدة بيانات القيمة يؤثر على عملية التقييم الجمركي والوصول إلى القيمة للأغراض الجمركية العادلة للسلع والبضائع.

2. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي مباشر ذي دلالة إحصائية لبناء القدرات على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية، وهو ما يشير إلى أهمية بناء القدرات للقيادات العليا والمتوسطة والمختصين في مجال التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك بصنعاء، إضافة إلى أنه كلما زاد الاهتمام بتدريب العاملين من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي بمصلحة الجمارك بصنعاء وزاد مستوى قدراتهم الفنيّة والعلمية، أثر ذلك بقوة على تحقق تطبيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (ملحم وآخرون، **2014**)، التي أكدت أهمية تدريب الموظفين على الأداء الوظيفي.

ويرى المبحوثون من القيادات العليا والمتوسطة والعاملين في مجال التقييم الجمركي بمصلحة الجمارك بصنعاء، أن الاختيار والتعيين للوظائف في مجال التقييم الجمركي طبقًا للتخصص والخبرة العملية والمؤهلات المناسبة لهما تأثير قويّ في تحقيق القيمة العادلة للبضائع المستوردة من قبل الجمارك اليمنية.

3. بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي مباشر ذي دلالة إحصائية لإجراءات الإنفاذ الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء، وهو ما يشير إلى أن لإجراءات الإنفاذ الجمركي وقوائم الاستهداف تأثيرًا إيجابيًا مباشرًا على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية، ويفسّر ذلك أنه كلما ارتفع تطبيق إجراءات الإنفاذ الجمركي وقوائم الاستهداف، أسهم ذلك في تحقيق القيمة العادلة الجمركية للسلع والبضائع المستوردة في مصلحة الجمارك بالجمهورية اليمنية.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى قناعة المبحوثين بالإجابة عن فقرات العامل بأنّ إدارة المخاطر والانتقائية تؤثر في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية عند التقييم الجمركي، إضافة إلى أن وجود إطار واضح للتعامل مع الممارسات الخاطئة عند التقييم الجمركي في مصلحة الجمارك اليمنية، يسهم في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية للسلع والبضائع المستوردة في الجمارك اليمنية.

الاستنتاجات

بناء على نتائج الدراسة، فإنه تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- وجود تأثير مباشر ذي دلالة إحصائية لمحددات التقييم الجمركي ممثلة بالأبعاد (قاعدة بيانات التقييم الجمركي، بناء

القدرات والتطوير والتحديث، إجراءات الإنفاذ الجمركي) على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية من القيادات العليا والمتوسطة من العاملين في مجال التقييم الجمركي بمصلحة الجمارك- صنعاء.

2- تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية تسهم في تخفيض زمن الإفراج الجمركي ومن ثم الحد من التكاليف الإضافية على فواتير الشراء.

3- قاعدة بيانات القيمة المستخدمة حاليًا في مصلحة الجمارك يشوبها القصور والمرونة في التحديث.

4- ضعف مصلحة الجمارك في تطبيق التدقيق والمراجعة اللاحقة للتحقق من القيمة للأغراض الجمركية ومدى امتثال المستوردين لتقديم الإقرار بالقيمة الفعلية للأغراض الجمركية للسلع والبضائع.

5- انخفاض الدورات التدريبية الفنيّة والتخصصية في مجال التقييم الجمركي لتطوير مهارات القيادات العليا والمتوسطة في مجال التقييم الجمركي بمصلحة الجمارك.

جدول (7): خلاصة نتائج الدراسة:

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج فرضيات الدراسة	القرار
1. ما تأثير محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء؟	1.معرفة تأثير محددات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء	1. يوجد تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لمحددات التقييم الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	مقبولة ومؤثرة
2. ما تأثير قاعدة بيانات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء؟	2. توضيح تأثير قاعدة بيانات التقييم الجمركي في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء	2. يوجد تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لقاعدة بيانات التقييم الجمركي على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	مؤثرة ومقبولة
3. ما تأثير بناء القدرات في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء؟	3. بيان تأثير بناء القدرات في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء	3. يوجد تأثير إيجابي مباشر ذو دلالة إحصائية لبناء القدرات على تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	مؤثرة ومقبولة
4. ما تأثير إجراءات الإنفاذ الجمركي في ظل تطبيق نظام الانتقائية والمخاطر في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء؟	4. بيان تأثير إجراءات الإنفاذ الجمركي في ظل تطبيق نظام الانتقائية والمخاطر في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية في اليمن بصنعاء	4. يوجد تأثير إيجابي مباشر ذو دلالة إحصائية لإجراءات الإنفاذ الجمركي على ظل تطبيق نظام الانتقائية والمخاطر في تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية	مؤثرة ومقبولة

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها، يوصي الباحث بالآتي:

1- أن تقوم مصلحة الجمارك اليمنية ببناء قاعدة بيانات للتقييم الجمركي موحّدة للوصول إلى القيمة للأغراض الجمركية للسلع والبضائع المستوردة، وأن تقوم بدراسة وتهيئة استخدام قاعدة بيانات التقييم الجمركي المتاحة في نظام (الأسيكودا العالمي) الذي يمكن الاستفادة منه بصورة أفضل وبكفاءة وفاعلية.

2- أن تُدخل المعلومات وتُحذف من قاعدة بيانات القيمة طبقًا لأسس ومعايير تتسم بالمرونة ومتفقة مع أحكام وقواعد التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية بهدف توحيد القيم المستخدمة.

3- العمل على تطبيق القيمة التعاقدية (قيمة الصفقة) عند تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة، على أن تكون هذه الطريقة هي الأولى بالتطبيق، وفي حالة عدم توفر أو استحالة التطبيق وإثبات (قيمة الصفقة)، فيمكن الانتقال إلى الطرق التالية للتقييم ومراعاة الترتيب عند التطبيق.

4- أنّ يتم الاختيار والتعيين للوظائف الفنيّة والقيادية في مجال التقييم الجمركي طبقًا للتخصص والمؤهل والخبرة.

5- الاستمرار في إقامة الدورات التدريبية الفنيّة والتخصصية بشكل دوري في مجال التقييم الجمركي لتطوير مهارات الفنيين من القيادات العليا والمتوسطة والمختصين العاملين في مجال التقييم الجمركي بمصلحة الجمارك بصنعاء.

6- تخفيض زمن الإفراج الجمركي الذي يحد من التكاليف الإضافية على فواتير الشراء التي تحقق القيمة العادلة للأغراض الجمركية.

7- أنه على مصلحة الجمارك اليمنية تطبيق التدقيق والمراجعة اللاحقة للتحقق من القيمة للأغراض الجمركية ومدى امتثال المستوردين لتقديم الإقرار بالقيمة الفعلية للأغراض الجمركية للسلع والبضائع.

8- تحقيق شراكة فاعلة بين المصلحة وكل من القطاع التجاري والصناعي في تطبيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية.

9- قيام المختصين في المنافذ الجمركية بتحديد المخاطر والاستهداف خلال عملية التقييم الجمركي.

10- أنه على مصلحة الجمارك اليمنية دعم تحقيق القيمة العادلة للأغراض الجمركية مما يؤدي إلى الحصول على بيانات وقيم إحصائية دقيقة تساعد في رسم السياسات الاقتصادية للبلاد.

قائمة المصادر والمراجع

[1] Azcarraga, M. A. A. P., Matsudaira, M. T., Montagnat-Rentier, M. G., Nagy, M. J., & Clark, M. R. J. (2022). Customs Matters: Strengthening Customs Administration in a pChanging World. International Monetary Fund.

[2] Bashar, A. (1999). 'GATT: The new system of valuation', Pakistani Customs Authority, Pakistan.

[3] Carpena, F., & Vakulchuk, R. (2018). Customs Capacity Building for WCO Members 2012-2015. NUPI Report.
[4] Chaturvedi, S. (2006). Customs valuation in India: identifying trade facilitation related concerns (No. 25). ARTNeT Working Paper SerieS.
[5] Choi, Y. S. (2019). Identifying trade mis-invoicing through customs data analysis. World Customs Journal, 13(2), 59-76.
[6] Wulf, L., & Sokol, J. B. (Eds.). (2005). Customs modernization handbook. World Bank Publications.
[7] Hair, J. F., Anderson, R. E., Black, W. B., & Tatham, R. L. (2010). Multivariate Data Analysis: Prentice Hall.
[8] Hair, J. F., Anderson, R. E., Tatham, R. L. & Black, W. C. (1998). Multivariate Data Analysis (5th ed.), New Jersey, Prentice-Hall.
[9] Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2012). Partial least squares: the better approach to structural equation modeling? Long Range Planning, 45(5-6), 312-319.
[10] Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2019). Partial least squares structural equation modeling: Rigorous applications, better results and higher acceptance. Long range planning, 46(1-2), 1-12.
[11] Hamachila, C., & Nsama, C. (2024). An Investigation into the Effectiveness of Customs Strategies in Mitigating Smuggling of Goods in Zambia.
[12] International Trade Centre. (2012). Public-Private Collaboration for Export - Success Case Studies from Barbados, Ghana, India, Thailand and Malaysia. Geneva, Switzerland: International Trade Center.
[13] Kashyap, R. (2015). Financial services, economic growth and well-being: A four-pronged study. Indian Journal of Finance, 9(1), 9 - 22. DOI: 10.17010/ijf/2015/v9i1/71531.
[14] Kibiy, D. J. (2020). Effect of Customs reforms on performance of Customs and Border Control Department in Mombasa.
[15] Kim, S. B., & Kim, D. (2020). ICT implementation and its effect on public organizations: The case of digital customs and risk management in Korea. Sustainability, 12(8), 3421.
[16] Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and psychological measurement, 30(3), 607-610.
[17] Le, D. H., Nayyar, A., & Le Rots, N. (2018). Implementation of the WTO Agreement on Customs Valuation in Vietnam: Trade Integration and Local Compliance at Da Nang Port. Indian Journal of Finance, 12(7), 42-56.
[18] Majumder, S. D. (2005). Customs Valuation Law and Practice.
[19] Malone, 2002. capacity building the field of customs valuation https://www.wto.org/english/tratop_e/cusval_e/seminar_nov02_e/malone_e.doc.
[20] Mikuriya, K. (2012). The Global Enabling Trade Report 2012: Expansion of Customs- Business Partnerships in the 21st Century. Geneva: World Economic Forum.
[21] Milhem, W., Abushamsieh, K., & Pérez Aróstegui, M. N. (2014). Training Strategies, Theories and Types. Journal of Accounting, Business & Management, 21(1).
[22] Organization, W. C. (2015). Guide to Customs valuation and transfer pricing. World Custom>.
[23] O'sullivan, A., Sheffrin, S. M., & Swan, K. (2003). Economics: Principles in action.
[24] Parvatiyar, A. & Sheth, J. (2001). Customer Relationship Management: Emerging Practice, Process, and Discipline. Journal of

Economic and Social Research, 3(2), 1-34.

[25] Prodromidis, P. I., & Lappas, P. (2023). The tool employed by the EU to estimate the fair import prices of the UK under scrutiny. In International Conference on Business and Economics-Hellenic Open University (Vol. 3, No. 1).

[26] Rajkarnikar, P. R. (2006). The Need for and Cost of Selected Trade Facilitation Measure Relevant to the WTO Trade Facilitation Negotiations: A Case Study of Nepal (No. 8). ARTNeT Working Paper Series.

[27] Rbehat, A. M., & Marafi, H. B. (2024). The Role of Customs Process in Facilitating International Trade. Saudi J Bus Manag Stud, 9(1), 7-14.

[28] Renaud, P. (2010). Customs Valuation And Its Interaction With Transfer Pricing. Financial Worldwide.

[29] RUBEN, F. O. (2022). FACTORS AFFECTING THE CUSTOMS VALUATION PROCESS BY THE KENYA REVENUE AUTHORITY AT THE PORT OF MOMBASA (Doctoral dissertation, KESRA/JKUAT-Unpublished research project).

[30] Sekaran, U. (2003). Research methods for business: A skill-building approach (4th ed.). Joh Wilwy & Sons.

[31] Sekaran, U. (2003). Towards a guide for novice research on research methodology: Review and proposed methods. Journal of Cases of Information Technology, 8(4), 24-35.

[32] Shirsavar, H.A., & Shirinpour, M. (2017). The effect of electronic customs administration on facilitating the export activities of export companies based in Gilan, Iran. Intellectual Economics, 10 (2), 114-121.

[33] suharto, D. G. (2021). Penerapan De Minimis Value Dalam Proses Penetapan Nilai Pabean Barang Kiriman Impor Pada Kppbc Tmp B Pekanbaru. Jurnal Acitya Ardana, 1(2), 164-174.

[34] Suharto, Dafa Gusfananda. "Penerapan de Minimis Value Dalam Proses Penetapan Nilai Pabean Barang Kiriman Impor Pada KPPBC TMP B Pekanbaru". Jurnal Ilmiah Bidang Keuangan Negara Dan Kebijakan Publik 1, no. 2 (2021): 164–74.

[35] Umam, C., & Chandra, M. (2024). Bea Office Authority And Taxes In Obtaining Access To Financial Information For Customs Value Determination. Journal of Law and Regulation Governance, 2(1), 124-141.

[36] UNCTAD. (2008). Risk management in Customs procedures. Trust Fund on Trade Facilitation Negotiations, Technical Note No.12, retrieved from http://r0.unctad.org/ttl/technical.

[37] UNCTAD. (2014, December). Technical Notes on Trade Facilitation Measures. WTO Agreement on Trade Facilitation(4).

[38] Van Dooren, W., Bouckaert, G., & Halligan, J. (2015). Performance management in the public sector (2nd ed.). London, UK.

[39] Vasyliev, M. (2020). Customs value calculation problems amid foreign trade accounting, taxation harmonization and using innovative technologies.

[40] Walsh, J. T. (2003). Customs valuation. In Changing Customs. International Monetary Fund.

[41] WCO GLOBAL AEO CONFERENCE Madrid, Spain, 28 – 30 April 2014.

[42] World Trade Organization. (2017). Customs Valuation - Technical Information. Refund from: https://www.wto.org/english/tratop_e/cusval_e/cusval_info_e.htm.

[43] World Conference of Authorized Economic Operators of the World Customs Organization, Madrid, Spain, April 28, 2014